ملخص البحث

ان القانون هو مرآة المجتمع التي تعكس واقعه وحقيقة الحياة فيه، ومن ثم يجب أن يواكب المستجدات التي تطرأ على هذا المجتمع ليعكس بصورة دقيقة أوضاع الجماعة التي ينظم العلاقات بين أفرادها. غير أن القانون في الوقت الراهن يواجه أزمة حقيقية في التكيف مع متطلبات العصر، إذ يقف العالم اليوم على أعتاب الثورة الصناعية الرابعة، وهي تمثل موجة هائلة من التقدم التكنولوجي ستغير ملامح الحياة البشرية، وتتميز بالاعتماد الواسع على الإنسان الآلي أو الروبوت في مختلف المجالات، ومنها المجال القانوني والقضائي لذا من الضروري العمل على تطوير القوانين والتشريعات لتتوافق مع هذا الواقع الجديد، إذ إن غياب الانسجام بين القانون والتكنولوجيا يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الإطارين النظري والتطبيقي، مما قد يترتب عليه ظهور ممارسات سلبية تضر بالمجتمع. ولعل أنجع السبل لتحقيق هذا التوازن هو أن تواكب التشريعات التطور التقني بحيث يسيران معًا بخطى متوازية لتحقيق الاهداف المرجوة من هذا الذكاء والعمل على استخدام ايجابياته في المجال القضائي مما يسهم في تحقيق اجراءات جنائية سريعة وعادلة.

الكلمات المفتاحية: ذكاء . اصطناعي . تقاضي

Research Summary

Law is a mirror of society, reflecting its reality and the truth of life within it. Therefore, it must keep pace with developments in society to accurately reflect the conditions of the community whose relationships it regulates. However, law currently faces a genuine crisis in adapting to the demands of the times. The world stands on the cusp of the Fourth Industrial Revolution, a massive wave of technological advancement that will transform human life. This revolution is characterized by widespread reliance on robots in various fields, including the legal and judicial spheres. Therefore, it is essential to develop laws and legislation to align with this new reality. A lack of harmony between law and technology leads to a widening gap between theory and practice, potentially resulting in negative practices that harm society. Perhaps the most effective

way to achieve this balance is for legislation to keep pace with technological development, ensuring they proceed in parallel to achieve the desired goals of artificial intelligence and utilize its positive aspects in the judicial field, thus contributing to swift and fair criminal proceedings.

Keywords: Artificial Intelligence, Litigation

المقدمة

تعددت مظاهر التطور في الحياة اليومية، وشهدت البشرية موجة من الاختراعات والتقنيات الحديثة المرتبطة بالحواسيب وتطبيقاتها، ولعلّ أبرزها تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي انتشرت على نطاق واسع وتنوعت استخداماتها بوتيرة متسارعة، حتى أصبحت جزءاً أساسياً من مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية، فقد ألقت التكنولوجيا بظلالها على معظم جوانب حياتنا، ولم ينجُ من تأثيرها حتى الذكاء البشري نفسه، الذي وجد أمامه اليوم منافساً جديداً يعرف باسم الذكاء الاصطناعي.

وفي ظل الثورة الرقمية المتسارعة التي يعيشها العالم، أصبح الذكاء الاصطناعي من أبرز الابتكارات التي غيّرت ملامح الحياة الإنسانية على مختلف المستويات، إذ باتت تطبيقاته حاضرة في مجالات متعددة تشمل الطب، والصناعة، والأمن، وحتى القضاء، وهو المجال الذي يتصل بموضوع بحثنا.

ولم يعد دمج الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية مجرد احتمال بعيد، بل غدا واقعاً ملموساً؛ حيث يسهم في رفع كفاءة الخدمات القضائية وتحسين دقتها وسهولة الوصول إليها. كما أثبت قدرته على تعزيز فعالية المنظومة القضائية من خلال اعتماد منصات العدالة الرقمية التي تُسهم في تسريع إجراءات التقاضي وتوفير الوقت والجهد على المتقاضين.

أهمية البحث

أسهم التطور التكنولوجي المتسارع في السنوات الأخيرة في انتشار استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في شتى مجالات الحياة، ومنها المجالات القانونية وابرزها المجال القضائي الذي استخدم فيه عنصر الذكاء الاصطناعي وتكمن اهمية البحث بالتطرق الى استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء.

هدف البحث

يهدف هذا البحث الى بيان ماهية الذكاء الاصطناعي والتعرف الى الطريقة التي من الممكن ان يستخدم فيها هذا الذكاء في المحاكمات القضائية.

منهج البحث

استخدمنا في هذا البحث المنهج التحليلي الذي نحلل من خلاله ظاهرة الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على عمل القضاء.

خطة البحث

المبحث الاول: مفهوم وخصائص الذكاء الاصطناعي وتطوره التاريخي.

المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي (ضوابط استخدامه، ومزاياه وعيوبه، وتطبيقاته في القضاء).

المبحث الاول
مفهوم الذكاء الاصطناعي

لغرض التعرف على الذكاء الاصطناعي لا بد من بيان تعريفه ومن ثم التطرق الى تطوره التاريخي وبيان اهم الخصائص التي يتميز بها هذا الذكاء، وهذا ما سنبينه تباعاً في ثلاث مطالب متتالية وكالاتي:

المطلب الاول
تعريف الذكاء الاصطناعي

لكي نبين التعريف الملائم للذكاء الاصطناعي لا بد ان نبين تعريف كلمتي الذكاء وكذلك الاصطناعي كلا على حدة مفردين مستقلين قبل التعرض لمصطلح الذكاء الاصطناعي فيعرف الذكاء الإنساني على أنه قدرة الإنسان على الفهم واستنتاج والتحليل والتمييز ، بقوة فطرته وفطنته أو هو حاصل نسبة اختبار العمر العقلي إلى العمر الفعلي، وأن الذكاء الإنساني عبارة عن ملكة عقلية يتمتع بها الإنسان، وتختلف من شخص إلى آخر بحسب قدرته على الفهم والاستيعاب والاستنتاج والتحليل والتصرف، وتتمتع هذه الملكة بالقدرة على التنامي والتطور من خلال الاكتساب والتدريب، أما مصطلح اصطناعي أي مقلد، وما كان مصنوعا أي غير طبيعي أي هو ليس مخلوقا كالأشياء الطبيعية وإنما هو منتوج جديد تدخلت فيه يد الإنسان.([1])

وقد تعددت التعريفات التي وضعها العلماء للذكاء الاصطناعي فقد عرفه (جون مكارثي) وهو الأب الروحي للذكاء الاصطناعي هو علم وهندسة صنع الات ذكية بالاعتماد على دراسة وتصميم انظمة ذكية تستوعب بيئتها وتتخذ اجراءات تزيد من فرص نجاحها.([2])

ومن ناحية المفهوم فإنه قدرة الآلة علي إدراك بيئتها والاستجابة لها بشكل مستقل وأداء المهام التي تتطلب عادة ذكاء بشرياً في عمليات صنع القرار ولكن دون تدخل بشري بشكل مباشر، كما يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه : فرع من فروع الحاسب الآلي، وبأنه عبارة عن سلوك وخصائص معينة تتبعها البرامج الحاسوبية بحيث يمكنها القدرة علي محاكاة العقل البشري.

إضافة لما سبق يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه أحد أفرع علوم الحاسب الآلي الكمبيوتر المعنية بكيفية محاكاة الآلات لسلوك البشر، فهو علم إنشاء أجهزة وبرامج كمبيوتر قادرة علي التفكير بذات الطريقة التي يفكر بها العقل البشري، تتعلم مثلما نتعلم وتتصرف كما نتصرف.

ويشير مفهوم الذكاء الاصطناعي إلي قدرة جهاز الحاسب الآلي، أو جهاز الحاسوب الذي يتم التحكم فيه عن طريق الروبوت علي أداء المهمات، التي ترتبط غالباً بالكائنات الحية التي تمتلك ذكاء، وغالباً ما يطبق هذا المفهوم بشكل شائع على المشروع الخاص بتطوير الأنظمة المختلفة التي تتمتع بعمليات ذهنية يتميز بها الإنسان كالقدرة علي التفكير ، واكتشاف المعني والتعميم والتعلم من الخبرات السابقة، وتعرف تقنيات الذكاء الاصطناعي بأنها القدرة الفعالة لأنظمة الآلات والبرامج الحاسوبية، التي إما توصي باتخاذ إجراءات أو الشروع في اتخاذها بطريقة كانت تعتبر في السابق ممكنة فقط للبشر ذو مستويات عالية من الذكاء، وبتعريف آخر: هو سلوك يحاكي الذكاء البشري لإحداث آثار معينة من خلال اتخاذ القرارات بطريقة حرة ومستقلة، لكنه يعتمد في أصله على الخوارزميات التي لها مدخلات ومخرجات لا يمكن أن تتم إلا بمجموعة من الوسائل المادية الملموسة.

كما عرفه معهد الذكاء الاصطناعي التابع لجامعة نيويورك بأنه : كوكبة من العمليات التكنولوجية التي تمكن الحواسيب من أن تكمل أو تحل محل المهام المحددة التي بخلاف ذلك يؤديها البشر مثل اتخاذ

---

[1] – **د.** محمود محمد سويف، جرائم الذكاء الاصطناعي، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2021، ص 27.

[2] - د. عماد الدين محمود منير، د. محمد سهيل الفقى، الذكاء الاصطناعي وتأثيره على مجال حقوق الانسان والمسؤولية المدنية والجنائية عن اضرار تلك التقنيات، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2025، ص 35.

القرارات وحل المشاكل وهو محاوله ناجحة لمحاكاة العقل البشري الذكي ، وبصورة أخري تطور تكنولوجي هائل لما يسمي الروبوت الإنسان الآلي.

وبناءً على ما سبق يمكن القول ان الذكاء الاصطناعي هو محاولة تطوير تقنيات الآلات والمعدات والروبوت حتي تعمل مثل العقل البشري وتقوم بمعظم أعمال الإنسان وبأسلوب يشبه لحد كبير اسلوب العقل البشري.([1])

المطلب الثاني

التطور التاريخي للذكاء الاصطناعي

هناك رأي يبين ان ميلاد الذكاء الاصطناعي بصورة عامة كان بدءً من مؤتمر تأسيس الابحاث عام 1956 في كلية (دار موث) وذلك من قبل الاساتذة (جون مكارث واخرون).([2]) اما فيما يتعلق بالمجال القانوني فقد شهد تحولاً جذريًا مع دخول الذكاء الاصطناعي كأداة فاعلة في دعم أنظمة العدالة وتحليل البيانات القانونية، ففي بدايات استخدامه اقتصر الذكاء الاصطناعي على برمجيات البحث القانوني واسترجاع السوابق القضائية، إلا أن التطور السريع في تقنيات التعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية، ساهم في تطوير أنظمة أكثر تطورًا، مثل أدوات التنبؤ بالحكم القضائي، وتحليل النصوص القانونية المعقدة، بل وتقديم استشارات قانونية مبدئية بشكل آلي، وأبرز مثال على ذلك هو ان هناك نظام المبني على منصة يمكنه الإجابة عن أسئلة قانونية اعتمادا على قاعدة بيانات ضخمة من القوانين والأحكام.

كما طورت بعض الشركات برمجيات متخصصة في مراجعة العقود واكتشاف الثغرات القانونية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، ما ساهم في تقليل الزمن والتكاليف المرتبطة بالأعمال القانونية الروتينية، هذا التطور أثار أيضًا تساؤلات هامة حول مدى موثوقية هذه الأنظمة، وحدود استخدامها، والمسؤولية القانونية عن نتائجها، ما يُبرز الحاجة إلى مواكبة تشريعية وتنظيمية تضمن استخدامها بشكل أخلاقي وعادل. وبناءً على ما تقدم سنبين المحطات الزمنية المهمة في تطور استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني:

اولاً: مرحلة الستينات والسبعينات

بدأت مرحلة استخدام الحواسيب في المحاكم والمكاتب القانونية لأغراض بسيطة مثل تخزين وأرشفة الوثائق القانونية، دون أي تدخل في التحليل القانوني أو اتخاذ القرار، ومثال هذه الفترة بدأ نظام في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الحواسيب لمعالجة البيانات القانونية البسيطة، مثل تخزين السجلات القانونية والوثائق المتعلقة بالقضايا، هذا النظام كان بمثابة نقطة انطلاق للاتمتة في مجال القانون.([3])، وتعتبر فترة السبعينات عصراً ذهبياً لأنظمة الذكاء الاصطناعي.([4])

ثانياً : مرحلة الثمانينيات

---

[1] - د. سمر عادل شحاته محمد، الذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2025، ص31.

[2] - د. ازاد صديق محمد، الذكاء الاصطناعي والعقود القانونية، بحث منشور في مجلة دراسات البصرة، السنة التاسعة عشرة، ملحق العدد 56، 2024، ص 6.

[3] -د. سمر عادل شحاته: دور الذكاء الاصطناعي في مواجهة الارهاب الالكتروني، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2026، ص 99.

[4] - د. وفاء محمد ابو المعاطي، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2024، ص 23.

ويطلق على بداية هذه المرحلة اسم المرحلة الحديثة وسميت بهذا الاسم لظهور الكثير من نظم الذكاء الاصطناعي الحديثة.([1])

وفي المجال القانوني ظهرت الأنظمة الخبيرة ، التي حاولت محاكاة التفكير القانوني في قضايا المسؤولية المدنية، في هذه الفترة بدأ العلماء يتجهون إلى تطوير أدوات قادرة على تقديم استنتاجات قانونية أولية بناء على مدخلات معينة، ومثال ذلك ان أحد الأنظمة الخبيرة التي ظهرت في منتصف الثمانينيات الذي ألهم فكرة بناء الأنظمة الخبيرة القانونية ، تم تطوير أول نظام قانوني خبير كان قادرا على تقديم استشارات قانونية حول القضايا البسيطة في المملكة المتحدة.

ثالثاً: مرحلة التسعينات

استمرت تقنية الذكاء الاصطناعي في النمو في هذه الفترة التي شهدت ظهور العديد من الابتكارات في هذا المجال.([2])

وشهدت هذه المرحلة تطور أدوات البحث القانونية المدعومة بالحاسوب، التي وفرت إمكانية الوصول السريع إلى التشريعات والأحكام والسوابق القضائية من خلال تقنيات بحث أكثر دقة.

ومثال ذلك في بداية التسعينيات، بدأت بعض الانظمة في تحسين قدرات البحث القانوني، حيث سمحت هذه الأنظمة للمحامين بالبحث بشكل أسرع وأكثر دقة في قواعد البيانات القانونية الكبيرة، مما قلل من الوقت المستغرق في البحث عن السوابق القانونية والأحكام.

رابعاً: بداية الالفية (2000-2010)

استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل العقود بشكل أوتوماتيكي، مع ظهور البرامج التي اعتمدت على تقنيات تعلم الآلة للبحث في الوثائق القانونية وتقديم إجابات مدعومة بالمصادر، وفي عام ٢٠٠٨ تم تطوير بعض البرامج باستخدام الذكاء الاصطناعي لتقديم استشارات قانونية عن طريق البحث المتقدم في قواعد البيانات القضائية، هذا النظام استعمل تقنيات معالجة اللغة الطبيعية لفهم أسئلة المحامين وإعطاء إجابات قانونية مدعومة بأحكام قضائية وسوابق.([3])

خامساً: فترة الالفية (2010-2020)

منذ عام 2010 بات الذكاء الاصطناعي جزءاً اساسياً من حياتنا اليومية، فلم يعد حلماً صعب تحقيقه.([4]) فقد دخل الذكاء الاصطناعي مرحلة أكثر تقدما مع ظهور تقنيات التعلم العميق ومعالجة اللغة الطبيعية مما مكن البرامج القانونية من فهم السياق القانوني والردود التحليلية، وليس فقط البحث عن الكلمات المفتاحية، وفي عام ٢٠١٦ ، تم إطلاق أول نظام محامي يعمل بالذكاء الاصطناعي والذي كان قادرا على التنبؤ بنتائج القضايا القانونية استنادا إلى بيانات الحالات السابقة، وقد أثبتت الاختبارات أن النظام كان قادرا على التنبؤ بمخرجات القضايا بنسبة دقة تفوق المحامين البشر في بعض الحالات، وفي عام ٢٠١٨ قدمت أداة استشارية تستند إلى الذكاء الاصطناعي والتي تستخدمها بعض الشركات القانونية الكبرى لتحليل حالات الطلاق والتقاضي التجاري.

سادساً: فترة الالفية من (2020- والى الان)

---

[1] - د. عماد الدين محمود، و د. محمد سهيل الفقى، مصدر سبق ذكره، ص 52.

[2] - د. صالح محمد واسلي، و د. باسم محمد فاضل، الذكاء الاصطناعي والعقبات القانونية، مركز المحمود للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2025، ص 24.

[3] - د. سمر عادل شحاته، دور الذكاء الاصطناعي في مواجهة الارهاب الالكتروني، مصدر سبق ذكره، ص 101.

[4] - د. صالح محمد واسلي، و د. باسم محمد فاضل، ص 26.

تطور استخدام أنظمة المحاماة الافتراضية (مثل بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تقدم استشارات قانونية أولية)، وتجربة بعض الأنظمة القضائية مثل الصين وإستونيا) لاستخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة بعض القضايا البسيطة وإصدار الأحكام الروتينية، جاء ذلك مع تصاعد الجدل الدولي حول الضمانات القانونية والأخلاقية المرتبطة بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، وفي ٢٠٢٠ بدأ النظام القضائي في الصين في استخدام الذكاء الاصطناعي لإصدار أحكام في القضايا البسيطة المتعلقة بالمخالفات المرورية، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل الأدلة والشهادات لتقديم حكم قانوني بسرعة.

وفي إستونيا، يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات التصويت وكذلك في بعض الإجراءات القانونية مثل إصدار التراخيص أو التعامل مع القضايا الروتينية البسيطة، وبعد هذا من التطورات المتميزة في تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء.([1])

المطلب الثالث

خصائص الذكاء الاصطناعي

استعرضنا سابقاً تعريف الذكاء الاصطناعي وبيان تطوره عبر المراحل التاريخية وذلك من اجل الوقوف على طبيعة الذكاء الاصطناعي بوصفه ثورة في التقدم العلمي والتكنولوجي والتطور اللازم لتحقيق رفاهية اكبر للبشر فليس ادل من محاولة الانسان صنع الة تحاكي قدرات البشر الذهنية بل تتفوق عليها احياناً، ويمكن اجمال خصائص الذكاء الاصطناعي في النقاط الاتية:

اولاً: القدرة على استيعاب المعلومات

تتميز برامج الذكاء الاصطناعي بالقدرة على استيعاب الحقائق والمعلومات وتخزينها وتشفيرها في قواعد من خلال أساليب معيارية تسمى بتمثل المعرفة ، وبناء عليه تقوم بأنشاء قاعدة المعرفة وتوفر هذه القاعدة أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات لحل المشكلات والإشكاليات التي تعرض عليها، وبالتالي فإن القدرة التي يتصف بها الذكاء الاصطناعي من فهم المدخلات وتحليلها جيداً لتقديم مخرجات تلبى الاحتياجات، يمكن القول معها أن الروبوت أصبح لديه القدرة على التعلم المستمر آليا وذاتياً دون الخضوع للرقابة والإشراف.

ثانياً: القدرة على استخدام الأسلوب التجريبي في حل المشكلات

تعتمد نظم الذكاء الاصطناعي على استخدام الأسلوب التجريبي من خلال اختيار طريقة معينة وجيدة لحل المشكلات، فهو لا يعتمد على التسلسل الروتيني في الخطوات وهذه الخصيصة الهامة التي ولدتها النظم المستحدثة في أعمال الذكاء الاصطناعي جعلته يحتفظ بالقدرة على تغير الطريقة إذا لم اتضح أن الخيار الأول لا يؤدى إلى الحل الأمثل بشكل سريع.

فتطبيق الذكاء الاصطناعي على الأجهزة والآلات تمكنها من تحليل المشكلات للتعامل معها بالشكل الأمثل، وبالتالي أصبحت برامج الذكاء الاصطناعي لا تعتمد على الحلول المثلى أو التي تشبه حال المعادلات الرياضية المعروف طريقة وأساليب حلها ، بعكس برنامج لعبة الشطرنج الذي يعد من الأمثلة الجيدة لبرنامج الذكاء الاصطناعي وذلك لغياب طريقة واضحة وتقليدية أكيدة في التعامل مع الإشكاليات التي تعرض عليها.

ثالثاً: القدرة على التعامل مع المعلومات الناقصة

---

[1]- د. سمر عادل شحاته، دور الذكاء الاصطناعي في مواجهة الارهاب الالكتروني، مصدر سبق ذكره، ص 103.

تُعد أحد خصائص الذكاء الاصطناعي، قدرته اللامحدودة في التعامل مع المعلومات الناقصة وإيجاد الحلول من خلالها ولعل تلك المكنة تأتي في الأصل من قدرة برنامج الذكاء الاصطناعي على التعلم من الخبرات والممارسات السابقة، فضلاً عن المرونة المتمثلة في تحسين الأداء لتدارك وتصحيح الأخطاء السابقة.

رابعاً: الاستدلال

تختص أنظمة الذكاء الاصطناعي بالقدرة على ملاحظة الأنماط المتشابهة في البيانات وتحليلها بفعالية أكثر من العقول البشرية، والاستدلال من خلال الكم الهائل من المعلومات التي تحصل عليها واستنباط الحلول الواضحة لحل المشكلات، في ضوء المعطيات السابق تغذية العقل الاصطناعي بها ، تمهيداً لحل المشكلات والقيام بالمهام الموكلة إليه سواء تم التوصل للحل من خلال الطرق التقليدية أو غير التقليدية ويمكن برنامج الذكاء الاصطناعي أن يقوم بتلك المهام من خلال الحلول المخزنة عليه بالإضافة إلى استخدام القوانين واستراتيجيات الاستدلال، فالقدرات المعرفية الضخمة التي يتمتع بها برنامج الذكاء الاصطناعي تمكنه من إيجاد الحلول غير التقليدية وغير المألوفة، وهناك من يرى أنه إذا لم تتوافر الخصائص السابقة لا تكون بصدد ذكاء اصطناعي، ويمكن ايضاح هذا الرأي اذ أن خوارزمية البحث على جوجل مثلاً لا تصبح ذكاءً اصطناعياً إلا إذا توفرت فيها الخصائص المذكورة من قدرة على التعلم وإمكانية التحليل للبيانات والمعلومات والربط بينها ثم القدرة على إيجاد حلول واتخاذ القرار.([1])
واضافة الى ذلك ان الذكاء الاصطناعي يتميز بالكفاءة والدقة اذ انه يعمل لفترات طويلة دون ان يشعر بالتعب او الارهاق كما ويتميز بالقدرة على التعلم.([2])
وصفوة القول إن من أهم خصائص الذكاء الاصطناعي هي محاكاة الذكاء الإنساني في مجالات هامة مثل التعلم والاستنتاج ورصد ردود الأفعال في المواقف المختلفة، والوصول لنتائج وقرارات لم تكن موجودة في الآلة بشكل مباشر، إلا أن هذه القرارات في نهاية المطاف لها حدود نوعية وكمية حتى الآن. ويشكل عام فإن معظم الباحثون في هذه التكنولوجيا غالباً ما يسعون إلى فهم السلوك البشري من أجل محاولة صياغته أو محاكته في تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.([3])

المبحث الثاني
الذكاء الاصطناعي
(عيوبه ومزاياه وضوابطه وتطبيقاته في العمل القضائي)

شمل تطور أحدث التطبيقات الذكية المجال القانوني، الأمر الذي معه يمكن تذليل أكثر التحديات تعقيداً في هذا المجال، مما يحدث تغييراً جذرياً بخاصة، مع بروز العدالة الرقمية والتقاضي عن بعد واعتماد المحاكمات الإلكترونية، وتبين أن استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكمات والخدمات القضائية قد يساعد المحاكم على إنجاز المهام الروتينية المتكررة، ويساهم بشكل فعّال في تحقيق الوصول إلى العدالة الناجزة، مما حدا بالعديد من الدول الى إعادة خلط الأوراق وترتيبها مجدداً لمواكبة هذه المتغيّرات من خلال وضع استراتيجيات وإعداد هيكليات تهيئ لدمج الذكاء الاصطناعي في عمل الأنظمة القضائية بعد أن أثبت محاكاته القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها، ويعتبر الذكاء الاصطناعي التطور التكنولوجي الأكثر تشويقاً في عصرنا هذا، وعلى صعيد الممارسة في المجال القانوني، كان له دور بارز في تبيان تصور واستنتاج استباقي عن نتائج الدعاوى القضائية الأكثر احتمالاً بدقة وشمولية وبسرعة قصوى، كما ساهم في إرشاد القانونيين وإنارتهم لوضع وتحديد استراتيجيات التقاضي، وشكل أداة فعالة في تقرير الإنفاق والاستثمار في مجال تمويل الدعاوى القضائية، أما على صعيد الأنظمة القضائية، فلقد

---

[1] - د. محمود محمد سويف، مصدر سبق ذكره، ص 32.

[2] - د. سمر عادل شحاته محمد، الذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان، مصدر سبق ذكره، ص 46.

[3] - د. عماد الدين محمود، و د. محمد سهيل الفقى، مصدر سبق ذكره، ص 55.

أثبت قدرته على تعزيز كفاءة هذه الأنظمة من خلال اعتماد منصات العدالة الرقمية التي تعمل على تسريع إجراءات التقاضي وتختصر وقت وجهد المتقاضين.([1])
وبناءً على ما تقدم سنبين في هذا المبحث ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التقاضي والتطرق الى مزاياه وعيوبه والتطبيقات الخاصة به في ثلاث مطالب متتالية وكالاتي:

المطلب الاول

ضوابط استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي

من الحقوق التي لا خلاف عليها هو الحق في محاكمة منصفة حيث تنص المادة 10 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان على أن « لكل انسان على قدم المساواة التامة مع الأخرين الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة نظراً منصفا وعلنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أي تهمة جزائية توجه إليه» وتكفل المواد ٩ و ١٤ و ١٥ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بصورة أساسية الحق في محاكمة منصفة وفيما يتعلق بأي قضية جنائية يشمل العهد حق أي شخص يتم توقيفه في إبلاغه سريعاً بأي تهم توجه إليه وفي تقديمه سريعاً إلى أحد القضاة أو إلى موظف قضائي مماثل لتقييم قانونية التوقيف وفي المعاملة المتساوية أمام القضاء وفي أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني وفي أن يحاكم حضورياً وفي أن يدافع عن نفسه بشخصه أو بواسطة محام من اختياره، وحتى يكون الذكاء الاصطناعي مفيداً للمحاكم فلا بد أن تكون الإجراءات القضائية شفافة ونزيهة، وتضمن المساواة بين الأطراف في تقديم طلباتهم ودفوعهم الجوهرية، ذلك لأن عدم وجود هذه الإجراءات قد تؤثر سلباً على حقوق الانسان إذا لم يتم استخدامها استخداماً صحيحاً ومتلائماً مع حقوق البشر، وقد نص الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها، وقد تبنت لجنة العدالة التابعة للمجلس الأوروبي المعايير الأخلاقية الواجب اتباعها في حالة استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي لتسيير مرفق القضاء والذي أقره المجلس الأوروبي في ٢٠١٨، وقد اعتمدت المفوضية الأوروبية لفاعلية العدالة الميثاق الأخلاقي حول استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء وقد تضمن هذا الميثاق على عدة ضوابط ومعايير منها:

1- احترام الحقوق الأساسية للأفراد (المحاكمة العادلة في الوقت المعقول او المناسب)

ضمان توافق أدوات وخدمات الذكاء الاصطناعي مع حقوق الانسان الأساسية مع أهمية إعمال مبدأ استقلالية القضاء وعدم التدخل في الأحكام الصادرة بشأن الدعوى المعروضة أمامهم.([2]) ويجب أن يكون الذكاء الاصطناعي وتصميمه متماشياً مع الحقوق الأساسية للأفراد، مثل الحق في المحاكمة العادلة والمساواة بين أفراد المجتمع أمام القاضي التقني، فإذا كان استخدام الذكاء الاصطناعي سيؤدي إلى تسريع وتيرة الفصل في بعض المنازعات التي تقع بين الأفراد، لا يكون ذلك على حساب حق الإنسان في محاكمة عادلة، وخلال وقت معقول، فكل المواثيق والاتفاقيات الدولية أكدت على أن هذا الحق لا يقبل المساس به بأي حال من الأحوال.

2- المساواة وعدم التمييز في المعاملة بين أفراد المجتمع أمام القضاء أو التحكيم

فينبغي أن لا يكون الذكاء الاصطناعي أداة للتمييز بين افراد المجتمع بدون وجه حق علي أساس عرقي أو سياسي أو اجتماعي أو ديني أو اقتصادي.... ألخ. ومنع انتهاك مبدأ المساواة بين الافراد، فلا يجوز أن يكون استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي خطراً على قاعدة مبدأ عدم المساواة وعدم التمييز بين المتقاضين أمام القاضي التقني، إذاً لابد من استخدام مصادر تكنولوجيا المعلومات وتزويدها ببيانات أمنية وفقاً لنماذج مصممة بطريقة متعددة التخصصات

---

[1] - د. صالح محمد واسلي، و د. باسم محمد فاضل، ص 108.

[2] - د. سمر عادل شحاته محمد، الذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان، مصدر سبق ذكره، ص 125.

في بيئة تكنولوجية أمنة، حيث نص الميثاق الأخلاقي على أنه يجب أن يكون مصممو نماذج التعلم الألي قادرين على الاستفادة على نطاق واسع من خبرة المعنيين بنظام العدالة (قضاة - مدعين عامين - محامين) وأيضاً الباحثين والمحاضرين في مجالات القانون والعلوم الاجتماعية.

وهناك من يرى أن استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرارات قضائية على ضوء البيانات والمعلومات التي تم إدخالها في الحاسب الألي قد تكون خطراً على الحق في الخصوصية والسرية وضرورة حماية البيانات الشخصية لذلك لابد أن يكون استخدام الذكاء الاصطناعي للفصل في المنازعات في اطار شديد الخصوصية والسرية للحفاظ علي المعلومات والبيانات التي تم إدخالها عبر التقنية الحديثة، فينبغي استخدام هذه البيانات والمعلومات التي قدمها الخصوم وبرمجتها إلكترونياً لإصدار القرارات والاحكام القضائية في منازعات أفراد المجتمع بصورة أمنة وسرية فائقة، بحيث لا يجوز تغييرها بأي حال من الأحوال وهذا ما يتصور حدوثه من خلال النماذج التكنولوجية الأمنة التي تتعلق بمعالجة قرارات المحكمة والبيانات واستخدام مصادر المعلومات في بيئة تكنولوجية أمنة والاستفادة من خبرة المتخصصين من القضاة وفقهاء القانون والمحامين والعاملين في مجال القانون والقضاء.

3- الشفافية والحياد والانصاف

قد تتضمن انظمة الذكاء الاصطناعي خوارزميات تجسد معتقدات وتحيزات لمنشئي النظام يمكن ان يؤدي الى نتائج تمييزية، اذ لا بد عند تصميم انظمة الذكاء، ضمان معايير عادلة ومنصفة وغير متحيزة([1])،اي ضمان توافر معالجة البيانات وشمولها وإمكانية اجراء عمليات تدقيق عليها تقوم بطرق أمنة وشفافة وإيجاد التوازن بين حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات مبادئ الشفافية والحياد والنزاهة والولاء والنزاهة الفكرية. ويجب أن تكون المعالجة الالكترونية لبيانات ووقائع القضية عبر تقنية الذكاء الاصطناعي تتم بطريقة دقيقة ومفهومة لأفراد المجتمع بحيث يجوز لهم معرفة الخيارات المعروضة عليهم التي تتيحها هذه التقنية وبصورة كاملة وفي الوقت المناسب مما يعني اتاحة كافة البيانات والمعلومات في هذه التقنية أمام جميع افراد المجتمع حتى يتحقق لدى الجميع العلم الكافي بنتائج نزاعهم في حالة إنهائه عبر هذه التقنية الحديثة، وهذا كله يضمن توفير حماية قانونية فعالة للأحكام والقرارات القضائية التي ستصدر في النزاع الذي تم حله عبر تقنية الذكاء الاصطناعي مع السماح للقاضي بأن يراجع هذه القرارات والأحكام في حالة حدوث خطأ قانوني ما، علاوة على قابليتها للتنفيذ سواء تم بصورة اختيارية أم بصورة إجبارية، وفقاً لإجراءات التنفيذ الجبري المنصوص عليها قانوناً.

4- سيطرة وتحكم المستخدم على تقنية الذكاء الاصطناعي

و هو أن يكون مستخدم هذا النظام سواء كان قاضياً أو محققاً أو خصماً، يكون مستقلاً ومحايداً ونزيها في استخدامه لهذا النظام ويفترض مراعاتها عند استخدام وتطبيق الذكاء الاصطناعي وأنظمته في المؤسسات والجهات القضائية أن قدرة الذكاء الاصطناعي على فهم ومعالجة المعلومات القانونية يستوجب أن تكون تلك المعلومات منظمة ومدرجة بشكل صحيح في البرمجة ويتم تزويدها بالمعارف القانونية وكذلك لكي تعمل بصورة أكثر فعالية يجب توفير بيانات كافية أي توفير العديد من الأحكام القضائية لذات القضية الواحدة وأن تكون تلك الأحكام متضمنة عدداً كبيراً من القرارات والإجراءات الموضوعية.([2])

---

[1] - بوقجار اسمهان، بن قاجة نور الهدى، التكريس القانوني والتنظيمي للذكاء الاصطناعي في الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2023، ص 49.

[2] - د. عماد الدين محمود، و د. محمد سهيل الفقى، مصدر سبق ذكره، ص 163 وما بعدها.

المطلب الثاني

مزايا وعيوب الذكاء الاصطناعي

لغرض بيان المزايا والعيوب الخاصة بالذكاء الاصطناعي سنقسم هذا المطلب الى فقرتين لغرض التطرق الى بعض تلك الايجابيات والعيوب وكالاتي:

اولاً: ايجابيات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي

1 - السرعة

ان قدرة المعالجة السريعة التي يتميز بها الذكاء الاصطناعي لكميات هائلة من البيانات[1]، وتراكم القضايا وملفاتها من المواضيع المؤرقة للعديد من المتقاضين والقضاة على حد سواء، وهناك ثمة محاولات تمت لجعل سير العدالة أكثر سرعة ويسر، وهنا يمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي أكثر أهمية حيث يستطيع تحديد المتهمين الذين تم الحكم عليهم عدة مرات في قضايا مماثلة وبالتالي يسهل الحكم عليه هذه المرة، وباستخدام الذكاء الاصطناعي، سيتم تقليص مهمة القاضي بشكل كبير، مما يسمح له بأن يكون أسرع بكثير بسبب الحلول التي تقدمها له تقنية الذكاء الاصطناعي، إضافة لما سبق فان اعتماد منصات العدالة الرقمية تعمل على تسريع إجراءات التقاضي وتختصر وقت وجهد المتقاضين، وإضافة لما سبق يمكن تسريع ضبط مرتكبي بعض الجرائم ومحاصرتهم تقنياً وبشرياً بالاعتماد علي المنظومات المعلوماتية المتطورة، سواء تم ذلك في إجراءات الاستماع للمشتكي أو في طريقة تتبع المشتبه فيه أو المشتكي ضده وإحالته للنيابة العامة، كما تظهر أهمية الذكاء الاصطناعي في سرعة الكشف عن جرائم الاحتيال عن طريق كشف الطرق والوسائل المتشابهة والمستخدمة في جرائم سابقة.

2- التكلفة

من المعروف لدينا بطء درجات التقاضي وبالتالي يتحمل المتقاضي تكاليف قد لا يستطيع تحملها الكثير من المتقاضين ولكن مع استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي فيتم انجاز عدد كبير من القضايا في وقت قياسي وبتكلفة بسيطة.

3- الإتاحة المستمرة

تقنية الذكاء الاصطناعي، على عكس القاضي البشري، ستكون قادرة على ممارسة وظيفتها بشكل شبه دائم، على عكس القاضي البشري. ولربما يمكننا أن نتخيل منصة تسمح بحل النزاعات عبر الإنترنت. وبالتالي، سيتمكن المتقاضون من الوصول إلى العدالة متى رغبوا في ذلك.

4- الاستقلال والحياد

تتمتع تقنية الذكاء الاصطناعي بمزيد من الحياد والاستقلال في اتخاذ القرارات[2]، بخلاف القاضي الطبيعي الذي قد -يتعرض لضغوط من الرأي العام أو الصحافة أو يتم التعليق علي حكم المحكمة من قبل المحاكم الاعلى بشكل غير لائق.

5-ضمان عدم التحيز

يتميز الذكاء الاصطناعي بعدم التأثر بالعواطف والاحاسيس مما يسمح له باتخاذ القرارات الصحيحة[3]، فقد يحدث في بعض القضايا شيء من الانحياز من قبل القاضي تجاه أحد القضايا أو

---

[1] - د. عمر هلال جنداري الجميلي، المسؤولية الجنائية عن اخطاء الذكاء الاصطناعي، مصر، دار مصر للنشر والتوزيع، 2025، ص 87.

[2] - د. ايمان محمد عادل، المسؤولية الجنائية عن جرائم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2026، ص 64.

انحياز تجاه احد افراد القضية الواحدة مثل قضايا الأسرة المتعلقة بالنزاعات بين الأزواج قد يحدث أن ينحاز القاضي للرجل في اطراف القضية أو تنحاز إحدى القاضيات للسيدة علي حساب الرجل، ولضمان عدم حدوث ذلك ينادى البعض باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العدالة لضمان عدم حدوث التحيز، حيث أنه يتم تزويد الجهاز بالمعلومات الأساسية وبناء عليها يصدر الحكم المناسب دون انحياز.

6- يمكن ان يكون استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة لتحليل قرارات المحكمة بهدف المساعدة علي تحديد وإيجاد السوابق والقضايا ذات الصلة وتقديم معلومات أولية للقاضي بشأن قضايا محددة، وجدير بالذكر أن هناك نوعاً من القضايا لا يحتاج للتدخل البشري وتتم كل مراحل القضية بشكل الكتروني وذلك لبساطة أجرائها وسهولة موضوعها وتوقع نتيجتها واخرى يمكن توقع النتيجة والحكم فيها بصوره تلقائية وذلك بناء علي المعلومات المعطاة من الخصوم وادخالها بشكل رقمي.([1])

ثانياً: عيوب استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال العمل القضائي

على الرغم من جميع المزايا التي يحققها الذكاء الاصطناعي في مجال التقاضي بصفة عامة نجد أنه يحمل بعض العيوب يمكن ايجازها كالاتي:

1- احتمالية وجود تحيزات في مجال القضاء متعلقة بالبيانات التي يعتمد عليها في عمله، مثل عندما يقوم الذكاء الاصطناعي بتحليل بيانات سابقة لأحكام المحاكم قد يعتمد على عدد قليل من القضايا تسببت في طرح العديد من التحيزات فهذا يؤدي إلى تكرار تلك التحيزات وتعزيزها بدلاً من تلفها وتصحيحها.
2- إن الذكاء الاصطناعي معرض أن يصاب بخلل تقني وأخطاء تقنية في تزوير البيانات واستنتاجات غير صحيحة مما قد يؤدي إلى قرارات وأحكام قضائية غير عادلة.
3- إن استخدام الذكاء الاصطناعي قد يؤثر على الثقة وقبول الناس للأنظمة القضائية لأنهم قد ينظرون إلى قرارات الذكاء الاصطناعي بشكل مشكوك فيه وقد يشعرون بعدم الراحة في الاعتماد على برمجيات الحاسوب لاتخاذ قرارات وأحكماً قانونية ذات حساسية وهو عرضة لأي خلل قد يصيب برمجيات الحاسوب.
4- قد يؤثر الذكاء الاصطناعي وخاصية تقنيات التعلم الالي سلباً على حقوق الإنسان إذ لم يتم استخدامه استخداماً صحيحاً ومتلائماً اذ ان هذه التكنولوجيا لها اثارها السلبية بل وكارثيه إذا ما طبقت دون مراعاة الاعتبار الكافي لتأثيرها على حقوق الانسان وأخلاقياتها.
5- التكلفة العالية لاستخدام وتحديث أنظمة الذكاء الاصطناعي وصيانتها.
6- عدم إدراك الذكاء الاصطناعي بالأخلاقيات والقيم البشرية.
7- عدم قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي على التغيير والتطوير في نظام عملها.
8- عدم استجابة الذكاء الاصطناعي للظروف والتغيرات التي قد تحدث في بيئة العمل وعدم قدرتها على الابداع والابتكار مثل قدرة البشر على التكييف.([2])

المطلب الثالث

الذكاء الاصطناعي في مجال التقاضي العراقي

من الجوانب التي تأثر فيها المجال القانوني بأنظمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي هو القضاء([3])، فلا شك أن التطور التكنولوجي ترك أثراً بالغاً في أسلوب نظر القضايا الجنائية باستخدام التقنيات الحديثة ضمن

---

[3] - بن مارس هالة، مخناشة مايا، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الصفقات العمومية، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2024، ص 16.

[1] - د. سمر عادل شحاته محمد، الذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان، مصدر سبق ذكره، ص 120.

[2] - د. عماد الدين محمود، و د. محمد سهيل الفقى، مصدر سبق ذكره، ص 167.

منظومة التحول الرقمي والتقاضي الإلكتروني، إذ أصبح من الممكن إدراج أوراق القضايا المعروضة على الدوائر القضائية داخل النظام الرقمي الجديد كما وقد تُجهَّز قاعات المحاكم بشاشات وأجهزة حاسوب تتيح لهيئة المحكمة الاطلاع على مستندات القضايا مباشرة، وتمكّن المنظومة ذاتها المحامين من متابعة الملفات القضائية ومراحلها المختلفة، وتقديم الدفوع والمذكرات إلكترونياً عبر النظام، وقد قام مجلس القضاء الاعلى وتحديداً محكمة استئناف ديالى بإدخال نظام التقاضي الإلكتروني ضمن منظومة العدالة، انسجاماً مع رؤية الدولة نحو التحول الرقمي، فأصبحت المحاكم تنظر في تجديد حبس المتهمين احتياطياً عن بُعد، بعد اعتماد الدوائر التلفزيونية المغلقة وربطها بالسجون المركزية، وقد ساهم ذلك في حماية المتهمين من مخاطر التنقل في ظل الظروف الراهنة، فضلاً عن تقليل الجهد والتكاليف والنفقات الأمنية المرتبطة بعملية النقل ، كما اعتمدت محكم الاستئناف اعلاه أيضاً على تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال برامج متخصصة تقوم بتحويل ما يدور داخل قاعة الجلسات من مرافعات وطلبات شفوية إلى نصوص مكتوبة ومحررة تُطبع فور انتهاء الجلسة، وذلك بديلاً عن الأساليب التقليدية المتبعة في كتابة محاضر الجلسات، إلى جانب ذلك، تم توسيع استخدام نظام الاتصال المرئي (الفيديو كونفرنس) منذ عام 2024 في جلسات الاستماع المتعلقة بتجديد الحبس الاحتياطي، الأمر الذي أدى إلى الاستغناء بدرجة كبيرة عن حضور المحتجزين شخصياً إلى قاعات المحاكم.
ومع ذلك، يرى بعض المختصين أن هذا النظام قد يحمل بعض السلبيات، إذ يُعتقد أنه قد يمسّ حق المحتجز في المثول شخصياً امام قاض ليُقيم قانونية وظروف الاحتجاز وسلامة المحتجز ، وحتى يتمكن المحتجز من التحدث الى القاضي بشكل مباشر والى محاميه على انفراد.([1])

الخاتمة

توصلنا في نهاية هذا البحث المتواضع الى جملة من النتائج والمقترحات والتي سنبينها تباعاً وكالاتي:

اولاً: النتائج

1- يتضح أن الذكاء الاصطناعي ليس ظاهرة حديثة، بل تعود جذوره إلى عصور قديمة، إذ سعى الإنسان منذ القدم إلى ابتكار أدوات وأجهزة تحاكي بعض قدراته وصفاته، مثل آلات البيع. كما ظهرت في الخيال العلمي محاولات لتصوير الإنسان الآلي القادر على أداء مهام متعددة تتجاوز قدرات البشر. ومع تطور التقنية، أصبح الذكاء الاصطناعي يتقدم بوتيرة متسارعة حتى غدا جزءاً أساسياً من حياتنا اليومية.

2- نستنتج ان التطور في مجال التطبيقات الذكية شمل ايضا المجال القانوني، مما اتاح تجاوز اكثر التحديات تعقيدا في هذا القطاع، وادى الى احداث تحول جذري مع ظهور العدالة الرقمية والتقاضي عن بعد واعتماد المحاكمات الالكترونية.

3-كما تبين ان استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم والخدمات القضائية يسهم في انجاز المهام الروتينية المتكررة بكفاءة، ويعزز من سرعة تحقيق العدالة. وقد دفع ذلك العديد من الدول الى اعادة ترتيب اولوياتها ووضع استراتيجيات وهيكليات جديدة لدمج الذكاء الاصطناعي في منظوماتها القضائية، بعد ان اثبت قدرته على محاكاة الذكاء البشري واساليبه في التفكير والعمل.

ثانياً: المقترحات

---

[3] - د. عمر هلال جنداري، مصدر سبق ذكره، ص 85.

[1] - د. صالح محمد واسلي، و د. باسم محمد فاضل، ص 118.

1-ضرورة رفع كفاءة موظفي المحاكم في استخدام أساليب وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال إعداد برامج ودورات تدريبية متخصصة، وتكوين كادر مؤهل قادر على نشر ثقافة توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، بالتعاون مع الخبراء التقنيين والمؤسسات ذات العلاقة.

2- نوصي المشرع العراقي في المستقبل القريب بوضع نصوص قانونية تنظم أوضاع تقنيات الذكاء الاصطناعي، وبالأخص في الجوانب المتعلقة بمنح هذه التقنيات صفة الشخصية القانونية، مع التأكيد على أهمية تضمين نصوص قانونية تتيح لتقنيات الذكاء الاصطناعي إبرام العقود والمشاركة في المفاوضات العقدية.

3-نوصي بتركيب شاشات ذكية في جميع المحاكم المعنية، بهدف تسهيل الخدمات المقدمة للجمهور، وتمكينهم من الحصول على المعلومات والإجابة عن استفساراتهم، إضافة إلى متابعة قضاياهم ومراحل سيرها بكل يسر وسهولة.

المصادر

اولاً: الكتب

1- د. ايمان محمد عادل، المسؤولية الجنائية عن جرائم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2026.
2- د. سمر عادل شحاته محمد، الذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2025.
3- د. سمر عادل شحاته: دور الذكاء الاصطناعي في مواجهة الارهاب الالكتروني، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2026.
4- د. صالح محمد واسلي، و د. باسم محمد فاضل، الذكاء الاصطناعي والعقبات القانونية، مركز المحمود للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2025.
5- د. عماد الدين محمود منير، د. محمد سهيل الفقى، الذكاء الاصطناعي وتأثيره على مجال حقوق الانسان والمسؤولية المدنية والجنائية عن اضرار تلك التقنيات، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2025.
6- د. عمر هلال جنداري الجميلي، المسؤولية الجنائية عن اخطاء الذكاء الاصطناعي، مصر، دار مصر للنشر والتوزيع، 2025.
7- د. محمود محمد سويف، جرائم الذكاء الاصطناعي، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2021.
8- د. وفاء محمد ابو المعاطي، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2024.

ثانياً: الرسائل

1- بن مارس هالة، مخناشة مايا، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الصفقات العمومية، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2024.
2- بوقجار اسمهان، بن قاجة نور الهدى، التكريس القانوني والتنظيمي للذكاء الاصطناعي في الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2023.

ثالثاً: البحوث الجامعية

1- د. ازاد صديق محمد، الذكاء الاصطناعي والعقود القانونية، بحث منشور في مجلة دراسات البصرة، السنة التاسعة عشرة، ملحق العدد 56، 2024.